

موقف العراق المحير من نفط إقليم كوردستان

05-06-2023

الكتاب

محمود بابان

ملخص : توقفت حكومة إقليم كوردستان عن تصدير النفط إلى الأسواق العالمية لمدة شهرين و 15 يومًا، ما تسبب في خسائر تجاوزت الملياري دولار، باستثناء الكمية المصدرة إلى المصافي المحلية.

أدلى وزير النفط العراقي حيان عبد الغني بتصريحات جديدة حول ملف النفط والغاز في إقليم كردستان، والتي تحمل أدلة مهمة بشأن السياسة العراقية المستقبلية لهذا القطاع. توقفت حكومة إقليم كردستان عن تصدير النفط إلى الأسواق العالمية لمدة شهرين و 15 يومًا، ما تسبب في خسائر تجاوزت الملياري دولار، باستثناء الكمية المصدرة إلى المصافي المحلية. يتم استمرار إنتاج النفط في مناطق مثل سرقله وخورماله وسرسنك وأتروش وحقول أخرى، وتوجه هذا الإنتاج إلى الأسواق المحلية في إقليم كردستان. مع ذلك، السؤال الرئيسي يتمحور حول كيفية تعامل العراق مع ملف النفط والغاز في إقليم كردستان في المستقبل. سنحلل في هذا السياق تصريحات وزير النفط الحصرية لشبكة رووداو الإعلامية من أربعة زوايا مختلفة حول سياسة العراق تجاه صناعة النفط في إقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج إدارة إقليم كردستان. سنتناول أسباب رفض تركيا تصدير النفط من إقليم كردستان وكركوك، ونراجع رغبة العراق في مراجعة العقود النفطية مع شركات النفط قبل تصدير النفط، وناقش الاعتراف بحقول النفط والغاز في المناطق الكردية خارج حكومة إقليم كردستان أو المناطق المتنازع عليها كمناطق خالية من المشاكل.

لماذا لا توافق تركيا على تصدير النفط من إقليم كردستان وكركوك؟

إنها معادلة بسيطة جدًا إذا نظرنا إلى السؤال بشكل عام وعلى قرار المحكمة الجنائية الدولية، لأن تركيا ملزمة بوقف صادرات النفط دون موافقة سومو. كما أن تركيا ملتزمة بدفع 1.4 مليار دولار كتعويض للعراق. ومع ذلك، بدون فوائد عن الفترة المتراكمة على المبلغ. وقال وزير النفط إن طلب تركيا باستمرار تعليق النفط في إقليم كردستان وكركوك بعيد كل البعد عن المشاكل التقنية المزعومة لأنابيب النفط جراء زلزال 6 شباط 2023، لأن الوقت ما بين حدوث الزلزال والتعليق كان 47 يومًا. كما تم تعليق صادرات النفط لمدة شهرين ونصف، أي مرور أربعة أشهر على الزلزال. لم تكن هناك مشاكل لمدة 42 يومًا ولم تستكمل تركيا فحص خطوط الأنابيب منذ أكثر من شهرين ونصف. من الواضح أن المشكلة ليست تقنية بل هي شيء آخر. ولكن وزير النفط العراقي قال إن تركيا لم تطلب عفوًا عن 1.4 مليار دولار وأن العراق علق الشكوى الخاصة بالسنوات ما بين 2018 وحتى 2023.

لكن السؤال هو: ما الذي تبحث عنه تركيا بعدما وقعت سومو عقودًا لإعادة تصدير نفط كردستان مع شركات عالمية؟ الإجابة على هذه الأسئلة يجب أن تنتظر الأيام القادمة، خاصة في النصف الثاني من الشهر الجاري، حيث يتوقع استئناف إنتاج وتصدير النفط من كافة الحقول في إقليم كردستان.

سؤال آخر مهم للغاية هو: هل تراجعت بغداد، وخاصة الإطار التنسيق الشيعي، عن دعم اتفاق أربيل وبغداد بشأن نفط إقليم كردستان، كما حدث في موازنة العراق لعام 2023؟ هل يلجأ إقليم كردستان إلى تركيا لتصدير النفط خارج الإجراءات المتخذة بين أربيل وبغداد في 4 نيسان 2023، كما فعل في عام 2014؟ يبدو أن بغداد لن تلتزم بالاتفاقيات، بما في ذلك الاتفاق السياسي لتشكيل حكومة محمد شياع السوداني. لذلك، عبر اللجنة المالية، قامت بتعديل المادتين 13 و 14، والآن نتحدث عن الحاجة لاتفاق جديد.

مراجعة عقود النفط بين إقليم كردستان وشركات النفط العالمية

مقدمة عقود النفط في إقليم كردستان هي مشاركة الإنتاج بنظام PSA، وقد رفضها العراق حتى وقت قريب. وعلى الرغم من أن العراق يتبع نهجًا مماثلًا في الجولتين الخامسة والسادسة من عقود التنقيب والتطوير في مجال النفط والغاز (والمتوقع الإعلان عنها في وقت لاحق من هذا الشهر)، إلا أن وزير النفط يشير إليها باسم "تقاسم الأرباح" وليس "تقاسم الإنتاج". ويرجع ذلك إلى وجود شركات مملوكة للدولة العراقية ووزارة النفط مثل شركة نفط البصرة وشركة نفط الشمال وغيرها، وهذه الشركات غير موجودة في إقليم كردستان للمشاركة في الإنتاج على النحو المذكور من قِبَل وزير النفط.

ويتضح أن مطالب العراق تتعارض مع مطالب شركات النفط العالمية في إقليم كردستان، التي ترغب في الالتزام بمضمون عقودها في الإقليم، وخاصة فيما يتعلق بشكل العقود وليس تغييرات في توزيع أرباح الإنتاج. ولكن هناك لجنة عراقية تقوم حاليًا بمراجعة العقود، وتم تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة النفط العراقية ووزارة الثروات الطبيعية للنظر في تفاصيل العقود.

في الواقع، فإن العقود بين إقليم كردستان وشركات النفط العالمية ليست مجرد عقود مشاركة إنتاج شاملة، بل تشمل أيضًا عقود استخراج النفط وحفر آبار جديدة وتطوير حقول النفط، وحتى الصادرات وأسعار النفط بسبب كمية ونوعية النفط.

وحتى الآن، لم يكن ضغط شركات النفط في بلدانهم ومن خلال مراكز صنع القرار في العراق كافيًا لحماية محتوى العقود مع إقليم كردستان. على الرغم من إنشاء مشروع مشترك كما أعلن في 27 فبراير، إلا أن جهودهم لم تؤدِ إلى تغيير حقيقي يساهم في استئناف

العمليات وزيادة أعداد الموظفين إلى مستويات طبيعية. وحتى لو استؤنفت الصادرات، فإنها لن تستمر في حفر آبار النفط.

تحتاج المسألة إلى تفاوض وجهود جادة من قِبَل الأطراف المعنية للوصول إلى اتفاق جديد يراعي مصلحة جميع الأطراف ويحقق استقراراً في قطاع النفط في إقليم كردستان والعراق بشكل عام.

مراجعة العقود مطروحة الآن على طاولة اللجان المشتركة، بينما تتجه شركات النفط بطريقة ما نحو الانهيار بسبب توقف عملياتها، رغم استمرار النفقات المختلفة وخفض جميع النفقات إلى أدنى مستوى. والسؤال هو ما إذا كانت المراجعة التي تطالب بها بغداد ستؤثر على الشركات وإقليم كردستان، لأن هذه الشركات استثمرت في هذه الحقول النفطية من الصفر وبعضها أنفق ملايين الدولارات وليس لديها إنتاج. العراق نفسه ينفق أكثر من مليار دولار على استكشاف وتطوير الحقول في ميزانية هذا العام وحده!

حقوق النفط والغاز في مناطق المادة 140

تصريحات وزير النفط العراقي بشأن المناطق المتنازع عليها لافتة للنظر. هذا واضح جداً بخصوص عقود الغاز والنفط في الجولة الخامسة من عقود وزارة النفط العراقية. كما ستأتي عدة عقود أخرى في الجولة السادسة ولن يتم استنجاب إقليم كردستان. في الحقيقة يقول إنها لم تعد مناطق نزاع! وبحسب المادة 140 من الدستور، تعتبر هذه المجالات مشكلة ولم تتمكن عدة جلسات لمجلس النواب العراقي ووزاراته من العمل على هذا البند على الرغم من تشكيل اللجان في جميع الوزارات. حتى الأراضي الزراعية للمزارعين الكورد لازالت في مأزق والمزارعون الأكراد ممنوعون من جني عملهم يومياً بأسباب مختلفة.

والسؤال هو هل يمكن لأي شخص رفع دعوى قضائية ضد وزير النفط في المحكمة الفيدرالية لخرقه المادة 140 من الدستور؟

في الواقع، أن هذا التقدم الذي أحرزته السلطات العراقية في هذه المجالات نابع من الضعف والانقسام الداخلي لإقليم كردستان. إذا لم يتم اتخاذ خطوات عملية لتطبيق المادة الدستورية، فكيف يمكن حلها في أربع سنوات من حكومة وتعديل قانون وتشكيل لجنة؟

بيع نفط إقليم كردستان للعراق

بيان وزير الداخلية حول شراء النفط من إقليم كردستان للسوق المحلي يطرح عدة تساؤلات بسيطة جداً، كم سيشتري العراق النفط من إقليم كردستان للسوق المحلي؟ هل هو بسعر موازنة العراق لعام 2023 التي يطالب بها بعض الشيعة بربط حصة إقليم كردستان من الموازنة بصادرات النفط؟ أم بسعر النفط الذي تصدره سومو للأسواق العالمية؟

في الحقيقة، لا يمكن التكهن بأي نية لوزير النفط العراقي في إنتاج النفط في إقليم كردستان سوى انهيار صناعة النفط. وزير النفط يتحدث بوضوح عن قدرة العراق على إنتاج النفط في الحقول العراقية التي يمكن أن تزيد أكثر من مليون برميل ما لم تكن مقيدة باتفاقيات أوبك. فكيف يشتري العراق نفط إقليم كردستان؟ ومن الواضح أيضاً أنه لا العراق ولا إقليم كردستان لديه القدرة اللازمة لتكرير هذه الكمية من النفط. لذلك، أي تطور في هذا الصدد يشكل تهديداً كبيراً لصناعة النفط في إقليم كردستان، وإن كان من الضروري ذكر الانقسامات الداخلية، إلا أن كفة الميزان لم تعد في صالح العراق كما كانت في الأيام الأولى من توقيف إنتاج النفط.

حقيقة أخرى في هذا الموضوع هي قضية أسعار النفط، خاصةً عندما يكون نفط إقليم كردستان مخصصاً للاستخدام المحلي ويتم توريده للمصافي المحلية. ماذا سيكلف؟ هل سيكون بسعر التصدير أم بسعر المصفاة؟ لأنه إذا كان بسعر المصفاة، وفقاً لتقرير ديلويت لعام 2022، فإن نفط إقليم كردستان يظهر فرقاً ضعيفاً. في حال حدوث ذلك، من سيغطي هذا الفرق؟

وعلى الرغم من أن وزير النفط العراقي يقول إن المحادثات إيجابية، إلا أنه إذا تم تخصيص الـ 400 ألف برميل المنتجة من إقليم كردستان للاستخدام الداخلي في العراق، كيف سيتم التعامل مع العجز في الميزانية؟ هل ستتعامل الحكومة العراقية مع حصة إقليم كردستان في الميزانية بنفس الطريقة؟

على مدار حوالي عقدين من الزمن، وصلت صناعة النفط في إقليم كردستان إلى هذا المستوى دون المناطق الكوردية خارج إقليم كردستان. وعلى الرغم من أن وزير النفط لا يعتبر تطوير سهول ديالى وكركوك ونيوى مناطق متنازع عليها - وهو ما يعتبر انتهاكاً للدستور - إلا أن ممثلي الشيعة يطالبون بحقول أخرى مثل خورماله وإقليم كردستان بتسليم أكثر من 400 ألف برميل من النفط. يتم ذلك وفقاً للتعديلات على المادتين 13 و 14 من مشروع قانون الميزانية المعدل للجنة المالية.

لا يوجد تطابق بين هاتين المادتين. حوالي نصف النفط في إقليم كردستان يأتي من حقل خورماله، الذي يعتبره السياسيون الشيعة مملوكاً للعراق. فكيف يمكن لإقليم كردستان تسليم 400 ألف برميل إلى العراق؟ لذلك، جميع المؤشرات تشير إلى خطورة الموقف. وباختصار، إذا ندم الشيعة على اتفاقية 4 نيسان، فقد تطول المفاوضات ومن الممكن أن يكون من الصعب التوصل إلى اتفاق. لذلك، قد يكون من الممكن أن يتم إدارة العملية كما تم تنظيمها في السابق!

في الأيام المقبلة، وخاصةً منتصف هذا الشهر، قد يتم اتخاذ قرار بشأن طريقة تصدير النفط أو إنتاجه في إقليم كردستان. وكذلك، قد يؤثر ذلك على ردود فعل الشركات الوطنية الجديدة فيما يتعلق بمراجعة عقودها.

كما يجب الإشارة إلى أنه عندما استثمرت الشركات العالمية في هذا القطاع، لم تكن هناك بيانات متوفرة حول وجود حقول ومناطق نفطية في إقليم كردستان، ولم يكن معروفًا ما إذا كانت تلك الحقول اقتصادية أم لا. ولكن كيف سيتم التعامل مع البيانات المتعلقة بهذه الحقول الآن بعد توفرها؟

إذا كانت الحكومات العراقية السابقة قامت بالتنقيب السيزمي ثنائي الأبعاد أو أي نوع آخر من أنواع التنقيب عن النفط والغاز في إقليم كردستان وكانت تخصص أموالاً لذلك، كما هو الحال الآن في الجولتين الخامسة والسادسة من العقود لحقوق نفطية أخرى في العراق، فإنه من المؤكد أن عقود إقليم كردستان لم تكن ستكون كما هي الآن.